إقبال على انتخابات غرفة طرطوس وشعبان يتصدر عدد الأصوات.. واليوم تنطلق انتخابات حلب

صافي لـ«الوطن»: الإقبال على انتخابات تجارة طرطوس أكبر من انتخابات الغرف السابقة

عضو غرفة تجارة لـ«الوطن»: تدخلات وضغوط تمارس على تجار حلب للتأثير في الانتخابات

رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الإقبال على انتخابات غرفة تجارة وصناعة طرطوس كبير وخصوصاً على الشريحة الأولى ومنذ ساعات الصباح الأولى، في حين أن الإقبال على انتخابات الشريحة الثانية أقل، لافتاً إلى أن الإقبال على انتخابات غرفة تجارة طرطوس متميز وأكبر من انتخابات الغرف السابقة.

ونوه بأن آلية الانتخاب الإلكتروني لاقت رضى من الناخبين باعتبارها أسهل وأسلس من آلية الانتخاب الورقية السابقة وساهمت في توفير الوقت في فرز الأصوات.

وأكد أن الانتخابات تجرى بشفافية وعدالة مطلقة وهناك لجان فرعية مشرفة على الانتخابات وتراقب العملية الانتخابية وكل لجنة مؤلفة من مندوب من الوزارة ومندوب من المحافظة ومندوب من الغرفة وعنصر من الفريق التقني، مشيراً إلى وجود كاميرات تقوم بتصوير كل تفاصيل العملية الانتخابية ويتم عرض ما يجري عبر شاشة كبيرة موجودة خارج قاعة الانتخابات، موضحاً أن أي تساؤل من المرشحين حول الانتخابات تجيب اللجنة عنه بشكل فوري، وأكد أن نتائج الانتخابات تصدر بعد انتهاء العملية الانتخابية.

ولفت إلى أن عدد المرشحين لانتخابات غرفة تجارة وصناعة طرطوس بلغ 27 مرشحاً من الشريحتين الأولى والثانية تنافسوا على 12 مقعداً لمجلس إدارة الغرفة في حين بلغ عدد الناخبين عن الشريحة الأولى 489 ناخباً ومن الشريحة الثانية ما يقارب 2000 ناخب.

وانتهت الانتخابات بتصدر عمران شعبان عدد الأصوات حاصلاً على 326 صوتاً من أصل 414 صوتاً.

وحول التحضيرات لانتخابات غرفة تجارة حلب التي من المقرر أن تقام اليوم الخميس في مقر غرفة تجارة حلب أكد عضو في الغرفة لـ«الوطن» أن التحضيرات للانتخابات جيدة وجميع التجار والمرشحين يأملون بأن تكون الانتخابات ديمقراطية من دون أي تدخلات تؤثر في العملية الانتخابية.

ورأى أن آلية الانتخابات الإلكترونية هي آلية جيدة وحضارية وضرورية لنزاهة الانتخابات في غرفة التجارة وفي كل مفاصل الدولة وتقضي على المحسوبيات والفساد، متوقعاً أن تكون المنافسة شديدة بين المرشحين وأن تكون الانتخابات ديمقراطية ونزيهة.

واشتكى من تدخلات وضغوط كبيرة تمارس على تجار حلب من أجل التأثير في الانتخابات، قائلاً نأمل من الجهات الوصائية كبح جماح هذه التدخلات التي تحصل وعدم السماح بالسيطرة على غرفة تجارة حلب من المقاولين.

وأشار إلى أن عدد المرشحين لانتخابات الغرفة بلغ 24 مرشحاً من الشريحتين الأولى والثانية سيتنافسون على 12 مقعداً لمجلس إدارة الغرفة في حين بلغ عدد الناخبين من الشريحتين أفراداً وشركات 2286 ناخباً.

الأسعار تتحرك 15 بالمئة خلال أسبوع.. والمتهم أجور النقل

التجار: كلف الشحن في بعض البضائع تصل إلى ٨٠ بالمئة و«الشحّينة»: غير صحيح

رئيس اتحاد شركات الشحن: تعطل طريق شحن دمشق بيروت رفع كلف الشحن

عبد الهادي شباط

أكد رئيس اتحاد شركات شحن البضائع صالح كيشور أن خروج طريق الشحن بين دمشق وبيروت عبر منطقة «المصنع» عن الخدمة بفعل العدوان الإسرائيلي عطل الشحن والنقل عبر هذا الطريق واضطر الناقلون للتوجه لمعابر العريضة والدبوسية مع أن المسافة لدمشق عبر هذه المنافذ من بيروت يصل لحدود 400 كم في حين كان طريق دمشق بيروت «المصنع» يحدود 105 كم وبالتالي ارتفعت كلف الشحن بنحو 40 المئة، وأن هذا يتوازى مع ارتفاع كلف التوريدات والشحن لمنطقة الشرق الأوسط بالعموم خلال الفترة الأخيرة وأيضاً ارتفاع كلف الشحن من ميناء العقبة في الأردن لدمشق من 2000 دولار لحدود 4 آلاف دولار للحاوية.

كما بين أنه محلياً ارتفعت في الأيام الأخيرة كلف الشحن، ومثال ذلك ارتفاع أجرة الشاحنة من اللاذقية لدمشق من 10 ملايين ليرة لحدود 13 مليون ليرة وهو ما يعادل نحو 30 بالمئة بسبب قلة المحروقات وارتفاع أسعارها في السوق غير النظامية.

لكنه برر في رد على تقييم لعدد من التجار الذين رهنوا كل الارتفاعات السعرية خلال الأيام الماضية بارتفاع أجور النقل وأنها تصل «حسب تقديرهم» في بعض السلع والبضائع لـحدود 80 بالمئة من الكلفة بأن أجور الشحن ارتفعت في منطقة الشرق الأوسط بالعموم بسبب تصاعد الحوادث الأمنية والتوتر وتعطل بعض الطرق وارتفاع أسعار المحروقات محلياً.

لكنه أكد أن معظم الباعة والتجار يقذفون الموضوع على النقل والشحن وهو صحيح لكن نسبياً مقدراً أن قيم الشحن والنقل تمثل حيزاً بسيطاً من قيم البضائع وينخفض لبعض السلع لحدود 3 بالمئة كما أكد أن الكثير من السلع والبضائع التي ارتفعت أسعارها في السوق هي بضائع محلية ومعظمها مواد غذائية منتجة محلياً ولا تأثير لموضوع الشحن وهي حجة غير دقيقة وقد تصح نسبياً وليس بالمطلق.

وسجلت معظم الأسعار ارتفاعاً خلال الأيام الأخيرة أكدته جمعية حماية المستهلك في تصريحها لـ«الوطن» أن قيم الارتفاع في الأسعار وصل لحدود 15 بالمئة خلال الأسبوع الأخير فقط بشكل غير مبرر حيث عمد عدد من التجار والباعة لاحتكار وتقنين عرضها والتلاعب في الأسعار مع أن عدد إجازات الاستيراد وصكوك الأسعار التي تصدرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم تتغير خلال الأيام الأخيرة ومازالت تتراوح أسبوعياً بين 30–50 إجازة يتم تسعيرها.

وهو ما تؤكده الجهات الرسمية المصدرة لإجازات الاستيراد والصكوك السعرية وأنه لا نقص في توريدات البضائع والسلع الأساسية وكل المواد الأساسية متوفرة في السوق المحلية ولا مبرر لارتفاع الأسعار سوى حالات الاحتكار واستغلال الظروف.

21 مليون يورو قيمة صادرات الأدوية إلى 23 دولة خلال 9 أشهر

رئيس مجلس الصناعات الدوائية لـ«الوطن»: ٨٢ معملاً تصدر إنتاجها بعد تغطية حاجة السوق المحلية

راما العلاف

كشفت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن قيمة الأدوية المصدرة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أيلول، حيث بلغت ما يقارب 21 مليون يورو، لمنتجات تم تصديرها إلى 23 دولة عربية وأجنبية.

وأوضحت الوزارة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مسار أي عملية تصدير يمر بخطوات، أولاها قيام المصدر– لبضاعة أياً كان نوعها– بتنظيم شهادة منشأ وفاتورة تجارية لدى فروع غرف الصناعة أو التجارة أو الزراعة حسب المادة المصدرة وتوقع وتختم من فروع الغرف المعنية، وثانيتها توجه المصدر إلى مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات للتصديق على الفواتير وشهادات المنشأ للبضاعة المصدرة والتحقق من عدم ورود المادة المصدرة في القائمة السلبية «المواد الممنوعة من التصدير»، ثم يقوم المصدر–التزاماً بقرارات مصرف سورية المركزي– بالتوجه إلى أحد المصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بغية تنظيم تعهد إعادة القطع الأجنبي، ليتابع بإخراج بضائعه إلى مقصدها المحدد.

ولفتت الوزارة إلى أن تصدير الأدوية البشرية يخضع لموافقة مسبقة من وزارة الصحة بناء على طلب المصدر، والتي تحال إلى مديرية الجمارك العامة بالنسبة لكل عملية تصدير.

بدوره بين رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية ورئيس لجنة المعامل في نقابة صيادلة سورية الدكتور محمد نبيل القصير في حديثه لـ «الوطن» أن تلبية حاجة السوق المحلية هي أولوية وتتم دراستها قبل عملية التصدير، كما أن الرقابة الدوائية تعتمد على وجود مستحضرات مشابهة في السوق المحلية عند السماح بالتصدير، مؤكداً وجود بدائل محلية كثيرة إذ يوجد نحو 16 ألف مستحضر بالسوق، وأشار إلى أن الصيدليات اليوم لا تحوي كامل أنواع المستحضر من الماركة نفسها أو الشركة بسبب كثرة المستحضرات والبدائل.

ولفت إلى أن وجود 82 معمل أدوية، منوهاً بأن إنتاجها يفوق حاجة السوق والطلب محلياً علماً أنها لا تعمل في طاقتها القصوى في ظل الحرب والحصار الاقتصادي، لذلك بات التصدير حاجة ماسة للمعامل والمصانع لتصريف منتجاتها وفي حال وقف التصدير فإن المعامل ستغلق حتماً علماً أن المعامل تصدر ما يقدر بـ30 بالمئة من إنتاجها وسطياً حيث تتراوح النسبة بين معمل وآخر إلا أنها لا تتجاوز40 بالمئة من إنتاج المعمل علما أنه ليس كافة المعامل تصدر، كما يعد التصدير مصدراً مهماً وأساسياً لرفد الخزينة بالقطع الأجنبي إذ يتعهد المصدر بإعادة /50/ بالمئة من القطع الأجنبي إلى المنافذ المرخصة من المصرف المركزي وفقاً لقرارات المصرف ويسلم المصدر المبلغ بالعملة السورية وذلك لدعم الاقتصاد والوطني وتحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، إذ تعد موافقات التصدير أولوية لدى وزارة الصحة بعد تغطية المستحضرات لحاجة السوق المحلية في ظل دعمها لتحسين جودة الدواء والرقابة الدائمة عبر سحب العينات العشوائية من المعامل والصيدليات وتحليلها.

وأشار إلى أن سورية قبل الحرب كانت تصدر إلى 42 بلداً، مشيراً إلى تراجع العدد إلى 23 دولة فقط بسبب الحصار والعقوبات وصعوبة قدوم اللجان الطبية من الدول المصدر لها، مؤكداً أن فتح الأسواق الخارجية هو جهد خاص تقوم به المعامل لافتاً إلى أن بعض الشركات بدأت تدخل سوق بعض الدول الإفريقية، حيث تعد الدول الأكثر طلباً للمستحضر السوري هي العراق وليبيا والصومال والسودان لكونها بلداً تعاني أزمات ولديها طلب كبير على الدواء بالسعر المقبول بسبب تدني الوضع الاقتصادي، حيث إن الدواء السوري يشتهر بجودته العالية وسعره المقبول كما أنه أرخص من دول الجوار بشكل كبير، وذلك أسوة بالطبابة السورية التي تشتهر بالكفاءة والسعر المقبول ما جعلها مقصداً للعديد من السياح إضافة إلى الكفاءات العلمية في المجال الطبي التي أثبتت جدارتها وكفاءتها في كافة الدول.

تحذيرات من ارتفاع خطر حرائق الغابات خلال الأيام العشرة القادمة

مدير الحراج لـ«الوطن»: ٢٣٠ حريقاً خلال العام الحالي.. ٩٦ بالمئة منها ناتجة عن عوامل بشرية

جلنار العلي

حذّر مدير الحراج في وزارة الزراعة علي ثابت من ارتفاع خطر الحرائق في بعض المناطق الحراجية الساحلية خلال العشرة أيام القادمة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، ذاكراً بعضاً من هذه المناطق كغابات الفرنلق والربيعة وغيرها من الغابات التي يتشكل الغطاء النباتي فيها من الصنوبر البروتي الذي يعد أكثر حساسية لحدوث الحرائق ويمتد في حال اشتعاله إلى مناطق واسعة، إضافة إلى الغابات العريضة الأوراق سواء تلك الموجودة على السفح الشرقي من سلسلة الجبال الساحلية المطلة على الغاب باتجاه مناطق جبلة وصولاً إلى بانياس وبعض المناطق الأخرى في طرطوس.

وأوضح ثابت في تصريح لـ«الوطن» أن أكثر الأشهر التي تنشب فيها الحرائق سنوياً هما شهرا أيلول وتشرين الأول، معيداً ذلك إلى أن الغطاء النباتي يصل في هذين الشهرين إلى عجز مائي كبير، إضافة إلى توفر العوامل الثلاثة التي تسبب الحرائق إذا اجتمعت مع بعضها، وهي الوقود والأوكسجين والمصدر الحراري، مبيناً أن وزارة الزراعة تأخذ بمؤشر خطورة الحرائق وتستعد لها من خلال تهيئة العناصر الحراجية والفرق الإطفائية والمخافر وعناصر الضابطة الحراجية.

ثابت كشف عن وقوع نحو 230 حريقاً حراجياً خلال العام الحالي على امتداد نحو 210 هكتارات، مشيراً إلى أن الطقس ليس المسبب الوحيد للحرائق، إذ إن 96 بالمئة منها ناتجة عن العامل البشري سواء كان بشكل مقصود أم غير مقصود، فمثلاً خلال موسم قطاف الزيتون الحالي تلجأ العائلات إلى حرق المخلفات الناتجة عن تنظيف أراضيها وتقليم الأشجار بعد الانتهاء من جني المحصول، ويفقد الفلاح السيطرة على النار في الكثير من الأحيان فتمتد إلى الأراضي الحراجية الأخرى وتؤدي إلى كوارث كبيرة.

وتابع: «كما صادفنا الكثير من الحرائق المفتعلة بشكل مقصود وبيوسء نية، ولكن لم نستطع الوصول إلى الفاعلين».

كما لفت مدير الحراج إلى وقوع نحو 19 حريقاً خلال هذا العام نتيجة لمكبات القمامة الملاصقة للأراضي الحراجية أو الواقعة ضمنها، ومن هذه المكبات مكب منطقة السنديانة التابعة لوادي العيون، إضافة إلى العديد من المكبات في مصياف، وقد تم التواصل مع وزارة الإدارة المحلية أكثر من مرة لإبعاد تلك المكبات عن المناطق الحراجية لما تسببه من أذى كبير للغطاء النباتي، ناهيك عن الحرائق الناتجة عن الشرارات الصادرة عن الكابلات الكهربائية التي تمر بالأراضي الحراجية.

وفي سياق متصل، لفت ثابت إلى أن حرائق الغابات ليست أمراً جديداً لكون سورية تقع في المنطقة المتوسطية التي يعد الحريق جزءاً من نظامها البيئي ولكن ليس بهذا الحجم، فمن المفترض أن يندلع حريق في المنطقة نفسها كل 50 عاماً ولكن هناك تغييرات كبيرة مناخية وبيشرية أدت إلى تكرار الحرائق في المناطق ذاتها خلال فترة متقاربة، مشيراً إلى أن أكثر الأعوام شدة من ناحية اندلاع الحرائق كان عام 2020 حيث امتدت الحرائق على مساحة تزيد على 11 ألف هكتار.

ونوه مدير الحراج إلى سرعة استعادة الغطاء النباتي الذي فقد خلال حرائق عام 2020، حيث تمت استعادة معظم المناطق باستثناء تلك التي تعاني من انجرافات كبيرة نتيجة وقوعها على سفوح منحدرة، وهذه المناطق تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لاستعادتها.